

نتجة النفقات العامة بصفة عامة الى تزايد ، حيث نرجع هذه ظاهرة الى أسباب ظاهرية لا تؤدي الى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة وأسباب حقيقة تؤدي الى ذلك . أـ أسباب ظاهرية : توجد عدة أسباب تؤدي الى زيادة النفقات العامة ظاهريا دون زيادة في الخدمات التي تقدمها الدولة ، وترجع أسباب الزيادة الظاهرة في حجم النفقات العامة الى انخفاض القوة الشرائية للنقد ، الى التغير في طرق المحاسبة الحكومية او إعداد الموازنات أو الى النمو السكاني . والذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر على نفس السلع والخدمات كلما زاد انخفاض قيمة النقد ومنه يؤدي الى زيادة النفقات العامة ، لذلك عند إجرا المقارنة بين النفقات العامة في فترات مختلفة بهدف قياس نوع الزيادة فيها خلال تلك الفترات لمعرفة هل هي ظاهرية أم حقيقة ؟ يكون من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث في المستوى العام للاسعار من فترة لأخرى. 2-الزيادة في عدد السكان : يؤدي التزايد السكاني الى زيادة حجم النفقات العامة وذلك لمواجهة الاعباء الجديدة التي تقع على عاتق الدولة ، وذلك بحسب متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة من فترة لآخر عن طريق تقسيم النفقات العامة في السنة على عدد السكان في السنة نفسها ومقارنتها بذلك المتوسط في سنة اخرى. مما يعني الزيادة في النفقات العامة لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات العامة بغضن المحافظة على متوسط نصيب الفرد منها. قد يؤدي الى اختلاف طرق المحاسبة العمومية الى زيادة النفقات العامة ، مما كان يوضح أن النفقات العامة أقل من حقيقتها ، الذي يقضي بتقييد أي تسجيل جميع الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة للدولة دون اجراء المقاصلة فيما بينهما ، مما يؤدي الى زيادة حجم النفقات العامة ، فإن ذلك سيؤدي الى زيادة حجم نفقاتها العامة. ومن ثم ستكون نفقات نصف السنة تلك زيادة ظاهرية في حجم نفقاتها العامة ، وهذا ما يؤدي الى زيادة حجم نفقاتها العامة ظاهريا . بـ الأسباب الحقيقة: تمثل مجموعة من العوامل التي أدت الى زيادة النفقات العامة الناتجة عن زيادة الحاجات العامة ومن هذه الأسباب مايلي: كتعدد الأحزاب في ظل انتشار ما يسمى بالمبادئ الديمقراطية كل هذا يؤدي بالضرورة الى تزايد النفقات العامة . إن التطور الذي شهد دور الدولة في القرن العشرين لم يكن قاصرا على الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وإنما شمل كذلك الناحية السياسية على مستويين داخلي وخارجي، أدت الى زيادة نفقات الدول: 1- على المستوى الداخلي : أدى انتشار الأفكار الديمقراطية الى تقليل الخدمات المأجور وأصبح للدولة المصلحة في تأمين الكثير من الخدمات المالية لداعي الاقتصادية والاجتماعية بمقابل أو دون مقابل كثُر من تكلفتها الحقيقة ، وهذا كله أدى الى زيادة حجم النفقات العامة، وأدت زيادة وظائف الدولة الى زيادة عدد موظفيها ونفقاتها الإدارية ، مما زاد من حجم نفقاتها العامة. 2- على المستوى الخارجي: أدى نمو العلاقات الدولية الى زيادة أهمية التمثيل الدبلوماسي بين الدولة، كما أنشأ العديد من المنظمات الدولية والإقليمية وزيد عدد هذه المنظمات وتوسعت اختصاصاتها وتنوعت، واسهم واجب التضامن الدولي في زيادة النفقات العامة للدول ، مما زاد من حجم نفقاتها عموما ، فكثير ما أصبحت الدول تساعد بعضها البعض عندما تواجهها إحداها كارثة معينة ، مما يعني زيادة في حجم النفقات العامة ويرجع ذلك الى: ولكن بعد تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي أصبحت الدولة التدخلية ، كما أن الدول الناميةأخذت على عاتقها مهمة التنمية الاقتصادية ، 2- زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول: يمكن ارجاع جزء كبير من زيادة النفقات العامة الى حركة النمو الاقتصادي الطويل المدة التي عرفتها غالبية الدول منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي . وأدارت الدولة مشروعات اقتصادية بنفسها ، الا أن تحول الدولة عن النظام الاشتراكي لن يؤدي الى تناقص نفقاتها بقدر ما أدى الى خفض معدل زيادتها 4-أسباب علمية: ترتبط بالتطور العلمي وتطور الفكر الإداري الذي أدى الى توسيع تخصصات الانشطة التي تمارسها الدولة والتي تتطلب وجود موظفين حكوميين يعملون في الجهاز الإداري للدولة ، بالإضافة الى متطلبات التطوير والتحديث والتدريب ، كل هذا يؤدي الى زيادة النفقات العامة ، 5-أسباب مالية : نظراً لتطور مفهوم النفقة من التقليدي المحايد الى الحديث الاجابي ، واتجاه الدولة الحديثة الى توسيع حجم نفقاتها بسهولة لحصولها على ارادات الازمة - القروض عامة و اصدار جديد- لغطية هذه النفقات والتوافر الفائض في اراداتها العامة وسبب زيادة النفقات العامة يفسرها كل من . أصبح مقبولا فيه بل واجبا عليه ضخ الاموال الازمة في السوق عبر زيادة النفقات العامة من أجل تحريك عجلة الاقتصاد الوطني ولو كان ذلك على حساب ذلك التوازن من أجل اقامة التوازن الاقتصادي العام. 5-2-وجود فائض في ايرادات بعض السنوات : فظهور هذا الفائض يشجع الدولة على زيادة نفقاتها العامة بإنفاقه في وجود غير ضرورية ، 5-3-سهولة الاقتراض: كانت القروض في السابق ايرادا استثنائيا لا يمكن اللجوء اليه الا في الاحوال الاستثنائية وللغطية النفقات الغير عادلة ، مما جعل عملية الاقتراض الداخلي أو الخارجي أكثر سهولة مما سبق ، وهذا ما أغري الدول في الكثير من الأحيان بالتوسيع في النفقات العامة ، ويلاحظ أن عملية الاقتراض ذاتها سواء مول هذا القرض استثمارات منتجة أو غير منتجة فإنه يرتب زيادة في

حجم النفقات العامة نتيجة أقساطه في المستقبل 5-4-الأثر التراكمي: تولد بعض أنواع النفقات العامة وخاصة الاستثمارية منها نفقات اضافية ، 6الاسباب العسكرية: إن من أهم فقرات الدولة نجد نفقات الدفاع التي تتزايد باستمرار نظرا لطبيعتها الخاصة حيث تعد الحروب من أهم اسباب زيادة حجم النفقات العامة للدول ، وترداد نفقات الدول بسبب الاستعداد للحرب وفي مرحلة الحرب ذاتها وفي مرحلة ما بعد الحرب لإزالت آثارها . وتقدم وسائلها ، ودخول التكنولوجيا العالية فيها ؛ مما يصعب معه الرقابة عليها ،